



ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

available online at: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

JOFA  
Journal  
of Al-Frahedis Arts

## Morphological issues in the book Insights and ammunition to Abu Hayyan monotheistic (d. 414 H)

القضايا الصرفية في كتاب البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي (ت414هـ)

Lec. Dr. Tawfiq Helal Ahmed

م.د. توفيق هلال أحمد

*E-mail: fara\_arts@ tu.edu.iq*

### Article info.

#### Article history:

-Received

-Accepted

#### Keywords:

- Morphological Issues

- Abu Hayyan

**Abstract:** The morphologic problems in Al – Bassaer Wa Al – Thakaer by Aby Hayaan Al – Twaheedy (414 A.H) .

This paper deals with the morphologic problems that Al – Twaheedy talked about , reported and heard from people . The paper includes an introduction that deals with Al – Basaer Wa Al – Thakaer briefly . Then the Researcher dealt with the sections of the paper which are :

Section 1 deals with the meter of nouns , types of the tria – verbs and the sources of the tria – verbs.

Section 2 deals with talking about dual things by pluralization .

Section 3 deals with talking about feminine by using unsnline , then musculization and feminization in the word (paradise) then the miuimization subject , then the metric words like (fua'al) and (feae'el) in exaggeration . The conclusion sums up the findings of the paper .

**الخلاصة:** بحثٌ يتناول القضايا الصرفية التي تحدث عنها التوحيدي وما نقله عن مشايخه، وما سمعه من الناس، وتضمن البحث مقدمةً وتمهيداً تحدثت فيه بإيجاز عن كتاب (البصائر والذخائر)، ثم ذكرت بعدها فقرات البحث وهي: فقرة موازين الأسماء، ثم أبواب الفعل الثلاثي المجرد، ثم مصادر الأفعال الثلاثية، ثم فقرة الإخبار عن المثنى بالجمع، ثم فقرة الإخبار عن

المؤنث بالمذكر (أو تغليب العقلاء على ما لا يعقل)، ثم التذكير والتأنيث في لفظ (الفردوس)، ثم موضوع التصغير، ثم أخيراً صيغة (فُعَال) و (فَعِيل) في المبالغة، ثم خاتمة، ثم ملخص باللغة الإنكليزية، ثم قائمة بأهم المصادر المعتمدة في البحث .

## المقدمة :

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد بن عبد الله النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ...

فلا عجب أن تظهر لنا شخصية كبيرة متمثلة بأبي حيان التوحيدي في ذلك العصر؛ لأنّه عاش في عصر ذهبي ازدهرت به الحياة الحضارية والعلمية والأدبية، إنّه العصر العباسي الذي يعدّ من أبدع العصور؛ لِمَا حواه من ازدهار حضاري ومعماري وعلمي حيث ظهر فيه أعداد كبيرة من المفكرين والعلماء وفي مختلف الإبداعات والعلوم، وكلّ واحدٍ من هؤلاء بدأ يدلّو بدلوّه في الاختصاص الذي تخصص به، فظهر أبو حيان التوحيدي كأحد هؤلاء الناس الذين برعوا في مجال اختصاصهم، فكان بحقّ أحد أعلام عصره آنذاك .

فكان موضع اهتمامي عندما اطّلت على كتابه (البصائر والذخائر) فاستخلصتُ منه دراسة كانت تحت عنوان (القضايا الصرفية في كتاب البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي)، فاستخلصتُ منه قضايا صرفية جعلتها على شكل نقاط، أو فقرات، وعلى هذا كانت خطة البحث متكونة من مقدّمة وتمهيد، تناولتُ فيه الحديث عن كتاب البصائر والذخائر بشكل موجز، ثم فقرات البحث التي تبدأ بموضوع موازين الأسماء، ثم فقرة أبواب الفعل الثلاثي المجرد، ثم موضوع مصادر الأفعال الثلاثية، ثم موضوع الإخبار عن المثنى بالجمع، ثم فقرة الإخبار عن المؤنث بالمذكر أو تغليب العقلاء على ما لا يعقل، ثم أتبعته بفقرة التذكير والتأنيث في لفظ (الفردوس)، ثم موضوع التصغير، ثم صيغة (فُعَال) في المبالغة، ثم صيغة (فَعِيل) في المبالغة أيضاً .

وهذه العنوانات قد وضعتها لأجل التعريف بكلّ فقرة يتحدث عنها أبو حيان، ثم أنهيتُ البحث بخاتمة، ثم ملخص باللغة الإنكليزية، ثم قائمة المصادر .

وقد اعتمدتُ على أهمّ الكتب ككتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، إضافةً إلى كتب الشروح، وكتب التفاسير، وكتب المعجمات، وغيرها من الكتب التي تخصّ هذا البحث .

## التمهيد: البصائر والذخائر في سطور

يعدّ كتاب البصائر والذخائر من الكتب الكبيرة حجماً ومحتوى، وهو عشر مجلدات لكلّ مجلد فاتحة وخاتمة<sup>(1)</sup>، وذكر أصحاب التراجم أسماءً أخرى لهذا الكتاب، فقد ذكّر باسم (بصائر

القدماء وسرائر الحكماء<sup>(2)</sup>، وذكّر باسم (بصائر القدماء وبشائر الحكماء)<sup>(3)</sup>، وقد ذكر أبو حيان في دوافع تأليف هذا الكتاب "أنّه ثبت الرأي بعد المخص والاستخارة، ومع العزم بعد التتقيح والاستشارة على نقل جميع ما في ديوان السماع، ورسم ما أحاطت به الرواية، واشتملت عليه الدراية منذ عام خمسين وثلاثمائة مع توخي قصار ذلك دون طويله..."<sup>(4)</sup>.

ثمّ ذكر أنّه جمع مادة كتابه من الناس الذين لقيهم، ومن تجواله في البلدان، ومن كتب العلماء ككتب الجاحظ، وكتاب (النوادر) لابن زياد الأعرابي وكتاب (الكامل) للمبرد، وكتاب (العيون) لابن قتيبة، و(مجالسات) ثعلب، وكتاب (المنظوم والمنثور) لابن أبي طاهر، وكتاب (الأوراق) للصولي، وكتاب (الوزراء) لابن عبدوس، وكتاب (الحيوانات) لقدامة بن جعفر<sup>(5)</sup>.

ثمّ يمتدح كتابه بأنّ فيه أمهات الحكم وكنوز الفوائد، ومنها ما تضمنه كتاب الله ﷻ الذي حارت به العقول والألسن، ومن الفوائد ما ذكره من سنة الرسول ﷺ التي هي السبيل الواضح والقائد الناصح، ومن الفوائد حجة العقل الذي هو الملك المفزوع إليه، والحكم المرجوع إلى ما لديه، ومن الفوائد رأي العين الذي يجمع لك نتيجة التجارب وفائدة الاختيار فضلاً عن تلك الفوائد ما يعرضه في كتابه من سياسة العجم وفلسفة اليونان<sup>(6)</sup>.

ثمّ يحث الناس على قراءة كتابه والإفادة من الحكم الموجودة فيه، والإفادة من كتابه الذي ذكر أنّه جمع ألفي ورقة، ثمّ يلتبس من القارئ العذر إذا كان قد أخطأ في كتابه، ثمّ يختم مقدمته بالصلاة والتسليم على النبي محمد ﷺ، والدعاء بعدم الضلال بعد الهداية<sup>(7)</sup>.

ولقد حقّق هذا الكتاب عددٌ من المحققين سنة 1952م، ثمّ حققه إبراهيم الكيلاني في دمشق - مكتبة أطلس سنة 1964 - 1966م<sup>(8)</sup>، ثمّ أعادت تحقيقه وداد القاضي وهي الطبعة المعتمدة في هذا البحث.

وقد خصصتُ التمهيد للحديث عن الكتاب من دون المؤلف لأنني قد كتبتُ عن حياته بشكل مختصر في بحثي الآخر الموسوم بـ (القضايا النحوية في كتاب البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي) فضلاً عن الدراسات السابقة التي تناولت الحديث عن حياة أبي حيان وكتبه، ومن هذه الدراسات كتاب (أبو حيان التوحيدي) د. أحمد الحوفي، وكتاب (أبو حيان التوحيدي أديب الفلاسفة وفلاسوف الأدباء) د. زكريا إبراهيم، وكتاب (أبو حيان التوحيدي - سيرته - آثاره) د. عبد الرزاق محيي الدين، وكتاب (أبو حيان التوحيدي في كتاب المقابسات) د. عبد الأمير الأعسم، وكتاب (الأديب والمفكر أبو حيان التوحيدي) د. علي ديب<sup>(9)</sup>، ورسالة ماجستير بعنوان (الجوانب التاريخية في مصنفات أبي حيان التوحيدي: البصائر والذخائر - الإمتاع والمؤانسة أنموذجاً)، وبحث بعنوان (القضايا الصرفية والنحوية في كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي)، وغيرها من الكتب والبحوث.

القضايا الصرفية في كتاب ( البصائر والذخائر )

أولاً: موازين الأسماء ( فَعِيلٌ - وفَعُلْتُ )

ذكر التوحيدي نقلاً عن أبي سعيد السيرافي قوله: "زيتون يجوز أن يكون فيعولاً، وفعلوتاً وهو أولى؛ لأنه من الزيت وقد لَزِمَ الواو" (10).

جاء في لسان العرب أن الزيتون هو الشجر المعروف، والزيت دهنه، والمفرد زيتونة على جعله على وزن (فَعُلْتُ)، قال تعالى: **جَاءَ بِ ج [التين: 1]**، ويقال: زيتونة للشجرة نفسها ولشمرتها، والجمع زيتون (11).

وقد ذكر سيبويه أن (فيعولاً) يقع في الاسم والصفة، قال: "ويكون على (فَعِيلٌ) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: قَيْصُوم، والخَيْشُوم، والخِيزُوم، والصفة نحو: عَيْثُوم، وقَيْوَم، ودَيْمُوم" (12). وقد ذكر العلماء أن أوزان الأسماء عشرون وزناً منها: أحد عشر وزناً للثلاثي، وخمسة أوزان للرباعي، وأربعة أوزان للخماسي (13)، وما خرج عن هذه الأوزان شاذ، أو مزيد فيه، أو محذوف منه، أو مركب، أو أعجمي.

وهذه الأوزان المزیدة كثيرة لا ضابط لها إلا أن حروف الزيادة عشرة جُمِعَتْ في قولهم: (سألتمونيها) (14)، ومن خلال الاطلاع على هذه الأوزان العشرين يتضح لنا أن وزني: (فَعِيلٌ) و (فَعُلْتُ) ليسا من ضمن هذه الأوزان، وإنما هما من الأوزان المزیدة.

وإنما رُجِّحَ أن يكون وزن (زيتون) هو (فَعُلْتُ) أن (زيتون) من الفعل (زَيْتَ) فالياء أصلية ووزنه حينئذٍ (فَعَلٌ) دخل عليه حرفا الواو والتاء، وهما من حروف الزيادة، فصار وزن (زيتون) (فَعُلْتُ)، أما (فيعول) فعلى تقدير أن أصل (زيتون) هو (زَتَنَ) على وزن (فَعَلٌ)، ثم دخلت عليها الياء والواو اللذان هما من حروف الزيادة، وهذا المعنى بعيد عن معنى الزيت أو الزيتون اللذان أوضحهما ابن منظور في لسانه.

#### ثانياً: أبواب الفعل الثلاثي المجرد

هذا المصطلح أطلقه اللغويون والصرفيون على الماضي والمضارع معاً، وهذه الأبواب هي:

الباب الأول: (فَعَلٌ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ .

والباب الثاني: (فَعَلٌ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ .

والباب الثالث: (فَعَلٌ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي والمضارع نحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ .

والباب الرابع: (فَعَلٌ يَفْعُلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو: فَرَحَ يَفْرَحُ .

والباب الخامس: (فَعَلٌ يَفْعُلُ) بضم العين في الماضي والمضارع نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ .

والباب السادس: (فَعَلٌ يَفْعُلُ) بكسر العين في الماضي والمضارع نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ (15).

وقد نقل التوحيدي كلاماً يخص الباب الأول، إذ قال: "سَمِعْتُ شَيْخاً من النحويين يقول: ليس في كلام العرب فَعَلٌ يَفْعُلُ من المضعف إلا في شَدَّه يَشْدُو، وَعَلَّه يعلُّه، وَهَرَّه يَهْرُهُ، ونَمَّ الحديث ينمُّه" (16).

ومما يتعلق بهذه المسألة ما ذكره ابن جني في الخصائص حيث قال: "... يفعل في المضاعف المتعدي أكثر من يفعل نحو: شدّه يشدّه، ومدّه يمدّه، وقدّ يقدّه، وجزّه يجرّه، وعزّه يعزّه، وأزّه يؤزّه، وعمّه يعمّه، وأمه يؤمّه، وضمّه يضمّه، وحلّه يحلّه، وسلّه يسلّه، وتلّه يتلّه، ويفعل في المضاعف قليل محفوظ نحو: هرّه يهرّه، وعلّه يعلّه وأحرف قليلة، وجميعها يجوز فيه (أفعله) نحو: علّه يعلّه، وهرّه يهرّه، إلّا حبةً يُحبّه فإنّه مكسور المضارع لا غير<sup>(17)</sup>، أي يجوز في (يفعل) أن يقال: (يفعل)، أي: يعلّه ويعلّه، ويهرّه ويهرّه إلّا يحبّه فبالكسر لا غير .

ومثله ما ذكر ابن الحاجب في شافيته حيث قال: "... ولزموا الضمّ في المضاعف المتعدي نحو: يشدّ ويمدّ، وجاء بالكسر في: يشدّه ويعلّه وينمّه ويبيته، ولزموه في حبه يحبه وهو قليل<sup>(18)</sup>، أي يُحبّه بالكسر لا غير .

ونحوه ما ذكره الشيخ مصطفى الغلاييني من أنّ باب (فعل يفعل) يطرد فيه المضاعف المتعدي نحو: مدّه يمدّه، وشدّ حبه يحبّه بكسر مضارعه، وما جاء على يفعل ويفعل فنحو: علّه يعلّه ويعلّه، وشدّه يشدّه ويشدّه، وبتّ الحبل يبتّه ويبيته، ونمّ الحديث ينمّه وينمّه، وهرّ الشيء يهرّه ويهرّه، ورمّه يرمّه ويرمّه، والمكسور منها شاذ في القياس<sup>(19)</sup> .

يتضح مما سبق أنّ هناك تناقضاً واختلافاً بين عبارة التوحيدي، وبين ما ذكره ابن جني، فالتوحيدي حدّد الأفعال التي على وزن (فعل يفعل) بأربعة فقط ولم يناقشها أو يزد عليها، وإنّما قال: سمعتُ، في حين نرى ابن جني قد أوصلها إلى اثني عشر فعلاً هذا غير الذي لم يذكره، فهي إذاً كثيرة ولا تقتصر على ما ذكره التوحيدي، ثمّ إنّّه لم يذكر جواز اشتراك بعض الأفعال في وزن (يفعل) بالكسر و(يفعل) بالضمّ كما ذكر ابن جني، وابن الحاجب، وما وضحه الغلاييني أيضاً، فما ذكره التوحيدي من أفعال نراها عند غيره مما ذكرنا تشترك في الوزنين المذكورين، أعني: (يفعل) و (يفعل) .

والذي يبدو أنّ المقصود من ضمّ عين المضارع وكسره في هذه الأفعال يعتمد على أصله من فكّ الإدغام، فمثلاً (يشدّ) كان أصلها: يشدّد ويشدّد بضمّ الدال الأولى وكسرها التي هي عين الفعل، وهذا ما قصدوه من الضمّ والكسر في هذه الأفعال .

### ثالثاً: مصادر الأفعال غير الثلاثية

قيل: إنّ الفعل إذا كان على وزن (أفعل) صحيح العين فالمصدر منه (إفعال) نحو: أوجد إيجاداً، وأكرم إكراماً، فإن كان الفعل معتل العين فالمصدر منه على (إفالة) بحذف عين المصدر والتعويض عنها بتاء التانيث نحو: أقام، وأعان، وأبان مصدرها: إقامة، وإعانة، وإبانة، وأصلها: إقوام، وإعوان، وإبيان<sup>(20)</sup> .

أمّا التوحيدي فقد ذكر مع هذا الوزن وزناً آخر هو (فالة) بحذف الهمزة من أول المصدر حيث قال: "قال يعقوب: أغرث على العدو إغارةً وغارةً ومثلها: أجبته إجابةً وجابةً، وأجرته أجيرةً

إِجَارَةٌ [وَجَارَةٌ]، وأَعْرَتْهُ إِعَارَةً وَعَارَةً، وَأَطْفَتْهُ إِطَافَةً وَطَافَةً، وَأَطَعَتْهُ إِطَاعَةً وَطَاعَةً<sup>(21)</sup>. فعلى رأيه يكون مصدر الفعل (أفعل) على وزن (إفالة وفالة) كونه معتل العين .

قال سيبويه: "فالمصدر على أفعلتُ إفعالاً أبداً وذلك قولك: أعطيتُ إعطاءً وأخرجتُ إخراجاً"<sup>(22)</sup>، وهذا ما ذكره المبرد نحو: أكرم يكرم إكراماً، وأحسن يحسن إحساناً<sup>(23)</sup>، فإن كان معتل العين تُنقل حركة عينه إلى فاء الكلمة ثم تُحذف العين ويُعوّض عنها بتاء التانيث نحو: أقام إقامةً، والأصل: إقام، فنُقلت حركة الواو إلى القاف ثم حذفت الواو وعوّض عنها بتاء تانيث فصارت إقامة<sup>(24)</sup> .

هذا بالنسبة إلى المصدر (إفالة) أمّا الوزن الثاني الذي ذكره التوحيدي وهو (فالة)، فذكر ابن جني عن أبي العباس أن أصله (إفالة) ثم حذفت همزته تخفيفاً، فصارت على وزن (فغلة) أو (فالة)، ثم كثر فجرى المثل، قال ابن جني: "وقال أبو العباس في قولهم: أساء سمعاً فأساء جابةً، إن أصلها إجابةً ثم كثر فجرى المثل فحذفت همزته تخفيفاً فصارت جابة ... وذلك أن أصلها إجابة فنقلت الفتحة من العين إلى الفاء فسكنت العين، وألف إفالة بعدها ساكنة فحذفت الألف على قول الخليل، والعين على قول أبي الحسن ... فجابة على قول الخليل ... فغلة ساكنة العين، وعلى قول أبي الحسن ... فالة"<sup>(25)</sup> .

ثم يرى ابن جني أن قول أبي العباس ليس بصواب، إذ قال: "وذلك أن جابة - على الحقيقة - فغلة مفتوحة العين جاءت على أفعل بمنزلة أرزمت السماء رزماً، وأجلب القوم جلباً، وشهد أن الأمر كذا لا كما ذهب إليه أبو العباس قولهم: أطعت طاعةً، وأطقت طاقةً، وليس واحدة منهما بمثل ولا كثر فتجري مجرى المثل فتحذف همزتها ..."<sup>(26)</sup>، أي لا يرى أن أصل جابة إجابة، وإنما أصلها فغلة بفتح العين لا بتسكينها، وبمعنى آخر أن مصدر (فغلة) أو (فالة) ليس أصله (إفالة) وإنما هو في الحقيقة (فغلة) بفتح العين، وكذا كل ما جاء من المصادر على وزنها على رأي ابن جني .

#### رابعاً: الإخبار عن المثني بالجمع

أصل الكلام أن يدلّ المفرد على المفرد، والمثني على المثني، والجمع على الجمع، إلا أن العرب تخرج عن الأصل فتخبر عن المثني بالمفرد وبالعكس وتخبر عن المثني بالجمع وبالعكس<sup>(27)</sup> .

هذا الأمر نجده عن التوحيدي نقلاً عن سيبويه، إذ قال: "قال سيبويه: كل اثنين من اثنين فجمعهما أجود تقول: ضربت رؤوسهما؛ لأنه رأس كل واحد منه، وتقول: أخذت ثوبيهما؛ لأنهما ليسا منهما، قال الله تعالى: **جَ دَ كَ كَ بَ جَ** [التحريم: 4]، **جَ دَ كَ بَ جَ** [المائدة: 38]"<sup>(28)</sup> .

يبدو أن التوحيدي ينقل بالمعنى إذا لم أجد هذه العبارة في كتاب سيبويه، وإنما العبارة هي كما يقول سيبويه في باب ما لُفِظَ به مما هو مثني كما لُفِظَ بالجمع: "وهو أن يكون الشيئان كلّ

فالجمع هنا أكثر استعمالاً من التثنية فالقياس أن يعبر بالمتى عن المتنى لكنهم كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع؛ لأنّ التثنية جمع في المعنى، وباب (قلوبكما) يطرد فيه وضع الجمع موضع التثنية؛ لأنّ كلّ واحد له قلب واحد كالأنف والظهر<sup>(31)</sup>.

قال الفراء في تفسير قوله تعالى: **چ د ث ج:** "وإنما قال: (أيديهما)؛ لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع، فقيل: قد هشمْتُ رؤوسهما، وملائتُ ظهورهما وبطنونهما ضرباً، ومثله: **چ د ر گ گ گ گ چ**، وإنما اختير الجمع على التنثية؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين، والرجلين، والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أُضيف إلى اثنين مذهب التنثية، وقد يجوز تنثيتهما، وقد يجوز هذا فيما ليس من خلق الإنسان، وذلك أن تقول للرجلين: خَلَيْتُمَا نَسَائِكُمَا، وأنت تريد امرأتين، وخرقتما قمصكما، إنما ذكرت ذلك لأن من النحويين من كان لا يجيزه إلا في خلق الإنسان وكلّ سواء، وقد يجوز أن تقول في الكلام: السارق والسارقة فاقطعوا يمينهما؛ لأنّ المعنى: اليمين من

كل واحد منهما ... ويجوز في الكلام أن تقول: أتتي برأس شاتين ورأس شاة، فإذا قلت: برأس شاة فإنما أردت رأسي هذا الجنس، وإذا قلت: برأس شاتين فإنك تريد به الرأس من كل شاة<sup>(34)</sup>، وذكر الأخفش في قوله تعالى (قلوبكما): "فجعله جماعة؛ لأنهما اثنان من اثنين"<sup>(35)</sup>.

#### خامساً: الإخبار عن المؤنث بالذكر، أو تغليب العقلاء على ما لا يعقل

جاء هذا المعنى في قول التوحيدي: "قال الأخفش جُثْ ثُ ثُج [الشعراء: 4] يزعمون أنها على الجماعات، نحو: هذا عنق من الناس، يعنون الكثير"<sup>(36)</sup>.

هذه العبارة ناقصة إذا ما قورنت بعبارة الأخفش في كتابه (معاني القرآن) حيث قال في تفسير هذه الآية: "يزعمون أنها على الجماعات، نحو: هذا عنق من الناس، يعنون: (الكثير)، أو ذكر كما يُذكر بعض المؤنث لما أضافه إلى مذكر ... فجماعات هذا (أعناق) أو يكون ذكره لإضافته إلى المذكر كما يؤنث لإضافته إلى المؤنث ..."<sup>(37)</sup>.

الحديث عن قوله: (خاضعين) لِمَ لم يقل خاضعة؟ فقد ذكر التوحيدي قضية واحدة أو وجهًا واحدًا، وهو أن تجعل الأعناق: الطوائف والجماعات، في حين نرى أن النحاة والمفسرين قد ذكروا في ذلك عدة أوجه من ضمنها ما ذكره التوحيدي نقلاً عن الأخفش، وهذه الأوجه هي على النحو الآتي:

فقد ذكر الفراء أوجهًا قال عنها: إنها كلها صواب، أولها: رأي مجاهد أنه جعل الأعناق: الرجال الكبراء فالأعناق هنا كقولك: ظلت رؤوسهم رؤوس القوم وكبرائهم لها خاضعين، والوجه الثاني: أن تجعل الأعناق الطوائف كقولك: رأيت الناس إلى فلان عنقًا واحدة، فتجعل الأعناق الطوائف والعصب، ثم يرى أن أحب من هذين الوجهين إليه أن الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون، فجعلت الفعل أولاً للأعناق، ثم جعلت (خاضعين) للرجال، ولو قال: فظلت أعناقهم لها خاضعة كان صوابًا<sup>(38)</sup>.

أما النحاس فقد ذكر أن أحسن هذه الأقوال قول عيسى بن عمر أن خاضعين وخاضعة بمعنى واحد، والمعنى على قوله: فظلوا لها خاضعين، فأخبر عن المضاف إليه، وجاء بالمضاف مقحمًا للتوكيد، وبيان موضع الخضوع<sup>(39)</sup>، أو أنه لما وصفت الأعناق بالخضوع الذي هو من صفات العقلاء قيل: خاضعين<sup>(40)</sup>؛ تغليبًا للعقلاء على ما لا يعقل، كما في قوله تعالى: **جَنَّهُ نَهْ** **نُوْ نُؤْ** [يوسف: 4]، فلما خبر عن هذه الأشياء بالسجود والطاعة وهي من صفات العاقل، فقد وصفها بصفات من يعقل، فأخبر عنها بقوله: (ساجدين)<sup>(41)</sup>؛ لأنهم بمنزلة ما يسمع ويعقل؛ ولذلك أخبر عنهم بـ (ساجدين) عندما صارت هذه تؤمر وتطيع وتفهم الكلام وتعبد كالآدميين، وهذا ما ذكره سيبويه عن الخليل<sup>(42)</sup>، أو على تقدير حذف المضاف، أي أصحاب الأعناق، وروعي المحذوف في (خاضعين) فجاء جمع عاقل مذكر، أو من دون حذف لكتنه اكتسب





قال المبرد: "وذلك أنَّ أفعال الذي معه من كذا وكذا لا يكون إلا موصولاً بمن أو تلحقه الألف واللام نحو قولك: هذا أفضل منك، وهذا الأفضل، وهذه الفضلى، وهذه الأولى، وهذه الكبرى، فتأنيث الأفعال الفعلية من هذا الباب" (48).

#### سابعاً: التصغير

نقل أبو حيان التوحيدي عن أبي سعيد السيرافي كلاماً يتحدث فيه عن التصغير وعلاقة المنع من الصرف به، جاء فيه: "في الأسماء المصروفة ما إذا صُغِرَ مُنْعَ الصرف، وفي الأسماء ما لا ينصرف وإذا صُغِرَ صُرِفَ، وفيها ما لا ينصرف في مصغَر ولا مكبَّر، فأما ما ينصرف وإذا صُغِرَ لم ينصرف فهو الاسم المعرفة الذي في أوائله من زوائد الفعل، وفيه حرف زائد يخرج عن بناء الفعل، فينصرف لخروجه عن بناء الفعل كرجلٍ سميناه يُضارب أو نُضارب، فهو منصرف فإذا صغرناه قلنا: يُضيرب ويُضيرب كأننا صغرنا يضرب ونضرب، وأما ما لا ينصرف فإذا صغرناه انصرف فنحو: عُمَرُ وبُكَرٌ، فإذا صُغِرَ صار تصغيره كتصغير عمرو وبكر فينصرف؛ لزوال لفظ العَدَل، وكذلك رجل سُمِّيَ بمساجد فلا ينصرف؛ لأنَّ هذا البناء يُمنع من الصرف، فإذا صغرناه أسقطنا الألف، فقلنا: مُسَيجد كتصغير مسجد فينصرف، وأما ما لا ينصرف في مصغَر ولا مكبَّر فما كان في أوله زيادة الفعل نحو رجل اسمه تغلب ويزيد وما أشبه ذلك، تقول: هذا تُغَلِب، قال الشاعر:

#### قد عجبْتُ مِنِّي ومن تُغَلِبَا

وأما ما ينصرف في المصغر والمكبر كنحو: زيد وبكر وما أشبه ذلك، تقول: هذا زيدٌ وزُيَيْدٌ، ومررتُ بِزُيَيْدٍ" (49).

جاء في كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج: "وإن سُمِّيَ رجلاً بـ (تضارب) صرفته؛ لأنَّه ليس على مثال الفعل فنقول: هذا تضارب قد جاء، ومررتُ بتضارب، فإن صغرته وهو معرفة قلت: تُضيرب فلم تصرفه؛ لأنَّه قد ساوى تصغير (تضرب) وأنت لو سُمِّيَ رجلاً بـ (تضرب) ثم صغرته وأنت تريد المعرفة لم تصرفه" (50).

وجاء فيه أيضاً: "فإن سُمِّيَ بالجمع الذي لا ينصرف رجلاً نحو: مساجد، لم تصرفه وقلت: هذا مساجد قد جاء إنما لم يصرف؛ لأنَّه معرفة، وإنَّه مثال لا يكون في الواحد، فأشبهه الأعجمي المعرفة فإنَّ صغرته صرفته فقلت: مُسَيجد؛ لأنَّه قد عاد" (51).

وقد ذكر السيوطي في (همع الهوامع) أنَّه "إذا صغر ما لا ينصرف صُرِفَ لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال العدل في عُمير والألف المقصورة في عُليق تصغير علقى، والألف والنون في سُرَحين تصغير سرحان، والوزن في شُمير تصغير شمر، وصيغة الجمع في جُنيدل تصغير جنادل ويستثنى من ذلك المؤنث، والعجمي، والمركب المزجي، وشبه فعلى وهو باب

سكران، وشبه الفعل المضارع كتغلب ويشكر فإنّها تبقى على المنع بعد التصغير؛ لبقاء السبب<sup>(52)</sup> .

ثم قال: "وقد يكون الاسم منصرفاً فإذا صُغِرَ منع لحدوث سبب المنع فيه كتوسط مسمى به فإنّه مصروف، فإذا صُغِرَ على تُويسط أشبه الفعل فيمنع، وهند ونحوه إذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعد إن كان جائزاً"<sup>(53)</sup> .

قال سيبويه: "وإذا سميت رجلاً بتفاعلاً نحو: تضارب ثم حقرته فقلت: تُضَيِّر لم تصرفه؛ لأنّه يصير بمنزلة تغلب"<sup>(54)</sup> .

ثم يقول فيما كان ممنوعاً من الصرف ثم صُرفَ لزوال لفظ العدل، ويضرب لذلك مثلاً وهو (عمر) يقول: "وإن حقرته [أي عمر] صرفته؛ لأنّ فُعَيْلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُويل وأشباهه، كما لم يقع فُعَلٌ نكرة محدوداً عن عامر، فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كَصُرَد وأشباهه"<sup>(55)</sup> .

جاء في (المقتضب): "تقول في رجل سميت بـ (مساجد) إذا صغرت: مُسَيِّد فتصرفه؛ لأنّه قد عاد إلى مثل تصغير جعفر"<sup>(56)</sup> .

#### ثامناً: صيغة (فُعَال) في المبالغة

تناول التوحيدي هذه القضية عن طريق نقله لما قاله الفراء في كتابه (النوادر) حيث قال: "قال الفراء في (النوادر) ... الوُضَاء والحُسَّان والكُرَام والكُبَار من الوضيء والحسن والكريم والكبير"<sup>(57)</sup> .

يقول الفراء في (معاني القرآن) في تفسير قوله تعالى: ﴿يُؤْتِيهِم مِّنْهُم مَّا يَشَاءُونَ وَيُؤْتِيهِم مِّنْهُم مَّا يَشَاءُونَ﴾ [نوح: 22]: "الكُبَار: الكبير، والعرب تقول: كُبَار، ويقولون: رجلٌ حُسَّانٌ جُمَالٌ بالتشديد، وحُسَّانٌ جُمَالٌ بالتخفيف في كثير من أشباهه"<sup>(58)</sup>، إذاً فهو مشتق من صيغة المبالغة (فُعِيل) لكنّه أبلغ منها، يقول الزمخشري: "والكُبَار أكبر من الكبير، والكُبَار أكبر من الكُبَار، ونحوه: طُوَال وطُوَال"<sup>(59)</sup> فهو أبلغ من الكبير والكُبَار<sup>(60)</sup>، أي أنّ (فُعَالاً) أبلغ من (فُعِيل) و (فُعَال) في باب المبالغة .

وقال ابن عاشور: "و(كُبَاراً) مبالغة، أي كبير جداً، وهو وارد بهذه الصيغة في ألفاظ قليلة مثل: طُوَال أي طويل جداً، وعُجَاب أي عجيب، وحُسَّانٌ وجُمَالٌ أي جميل، وقُرَاءٌ لكثير القراءة، ووُضَاءٌ أي وضيء، قال عيسى بن عمر: هي لغة يمانية"<sup>(61)</sup> .

وقد نقل أبو حيان عن عيسى بن عمر أنّ (فُعَالاً) لهجة يمانية مستشهداً بقول الشاعر:

والمرء يلحقه بفتيان الفتى خلق الكريم ليس بالوُضَاءِ

وبقوله أيضاً:

بيضاء تصطاد القلوب وتستبي بالحسن قلب المسلم القرء

وكذلك يقال: حُسَّان، وطُوَال، وجُمَال<sup>(62)</sup> .

ويرى الدكتور عبده الراجحي أنّ هذه العبارة لا تحدد إلى أيّ جهات اليمن تُنسب هذه اللهجة، لكنّه في عبارة أخرى يذكر أنّ هذه الصيغة هي لهجة لأرد شنوءة<sup>(63)</sup>، وقد ذكر عنها الدكتور الراجحي أنّها قبيلة يمنية سكنت سروات الحجاز الجنوبية، ثمّ يرى أنّ الملفت للنظر هو أنّ البيتين السابقين قد قالهما كما يروون شاعر واحد هو أبو صدقة الديبيري<sup>(64)</sup>، وهو شاعر من بني دبير، وهؤلاء من بني أسد<sup>(65)</sup>، ثمّ يُستخلص من ذلك أنّه إذا كانت أرد شنوءة من قبائل البادية في جنوب الحجاز وإنّ بني أسد من قبائل البادية في وسط الجزيرة وشرقيها كما نعلم، فإنّ هذه الصيغة من المبالغة لعلّها كانت شائعة بين قبائل البادية في شبه الجزيرة، وليس ذلك غريباً على تلك القبائل التي تميل إلى التضعيف، أو تميل إلى الضمّ أيضاً<sup>(66)</sup>.

والأهمّ من ذلك كلّهُ أنّ القرآن الكريم نزل بلغات القبائل العربية، ومنها هذه اللغة حيث قرأ الجمهور **چٹ ٹ ٹچ** على وزن (فُعَال)<sup>(67)</sup>، وفُرى قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ) [ص: 5] بتشديد الجيم، وهو أبلغ من المخفف، ومثله: كريم وكُرَام وكُرَّام<sup>(68)</sup>.  
جاء في (تهذيب اللغة) أنّ أصل حُسْن هو حَسِين، ثمّ قُلِبَ (فَعِيل) إلى (فُعَال) ثمّ إلى (فُعَال) إذا بولغ فيه فقالوا: حَسِين وحُسَان وحُسَّان، ومثله: كريم وكُرَام وكُرَّام<sup>(69)</sup>.  
ونُقِلَ عن ذي الأصبع قوله:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرِّيْ إِنَّ مَا نَقْتُلْ أَبَانَا

قِيَامًا بَيْنَهُمْ كُلَّ فِتَى أَبِيض حُسَّانَا<sup>(70)</sup>

وقد ذكر الغلاييني أنّ صيغ المبالغة أحد عشر وزناً ومنها (فُعَال) ككُبَّار، وإنّ جميع هذه الصيغ سماعية يحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه<sup>(71)</sup>.

#### تاسعاً: صيغة (فَعِيل) السماعية في المبالغة

قال التوحيدي عن هذه الصيغة: "... ورجل شَرِيب: إذا كان كثير الشرب كسَكِير وخَمِير وفَسِيق، وباب هذا موقوف على السماع لا يقال بالقياس، كقولك: هو إكَّيل من الأكل ولا عَلِيم من العلم، فاحفظ السماع وأفرد القياس ولا تحمل أحدهما على الآخر..."<sup>(72)</sup>.

ذكر الغلاييني أنّ صيغ المبالغة لها أحد عشر وزناً، وذكر منها وزن (فَعِيل) كصَدِيق، وذكر أنّ جميع هذه الأوزان أو الصيغ سماعية يحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه<sup>(73)</sup>.

جاء في (لسان العرب): "ورجلٌ سَكِير: دائم السكر ... ورجل سَكِير: لا يزال سكراناً"<sup>(74)</sup>، وجاء فيه أيضاً: "ورجل شارب وشروب وشَرَّاب وشَرِيب: مولع بالشراب كخَمِير"<sup>(75)</sup>، ومستخمر وخَمِير: شَرِيب للخمر دائماً"<sup>(76)</sup>، "ورجلٌ فاسق وفَسِيق وفُسَق: دائم الفسق"<sup>(77)</sup>.

وذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى: **ثُمَّ ثَفَّ فُفْ** **فَ فِ** [مريم: 41] أن "الصديق من أبنية المبالغة، ونظيره: الضحك والنطيق، والمراد: فرط صدقه وكثرة ما صدق به من غيوب الله وآياته وكتبه ورسله" (78).

كذلك ذكر ابن عاشور أن (فَعِيلًا) صيغة مبالغة مثل: شَرِبَ ومِسَّيك مبالغة في الشرب والممسك، كذلك لُقِبَ امرؤ القيس بالضليل؛ لأنه لم يعرف الطريقة التي يسترجع بها ملك أبيه، ثم ذكر أن أصل هذه الصيغة أن تكون مشتقة من الثلاثي المجرد، وقد ذكر في تفسير قوله تعالى: **جُوْ وَجُوْ** [المائدة: 75] أن المعنى هو المبالغة في وصفها بالصدق، أو المبالغة في التصديق، كما لُقِبَ يوسف (عليه السلام) بالصديق، وأبو بكر (رضي الله عنه) بالصديق (79)، ومما جاء على هذه الصيغة طعام حريّ، ودليل حريّ: إذا كان حاذقًا بالطرق الخفية (80)، والطعام الحريق هو كل طعام يحرق فَمَ أَكَلِهَ بحرارة مذاقه، ومنه بَصَلَ حريّ، أي له حرارة تحرق الفم، وهو من الحرافة وهو طعم يحرق الفم واللسان (81).

وقد ذكر السيوطي أن ابن ولاد وابن خروف أعملًا (فَعِيلًا) بالكسر والتشديد، فأجازوا قولهم: زَيْدٌ شَرِبَ الخمرَ، وَطَبَّخَ الطعامَ، ثم ذكر عن أبي حيان أنه سُمِعَ إضافة شَرِبَ إلى معموله كقول الشاعر:

لا تَنْفُري يا نَاقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ شَرِبَ خَمْرٌ مَسْعَرٌ لِحَرْوِبِ (82)

ف (فَعِيل) يكون لمن دام منه الفعل كسَكَّرَ وخَمَّرَ (83)، وصَمَّيت وعَبَّيت (84)، ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن (فَعِيلًا) محوّل عن (فَعَال) (85).

## الخاتمة

بعد هذه الجولة السريعة والممتعة مع كتاب البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي أود أن أقف عند بعض النتائج التي استخلصتها من ثنايا هذه الموضوعات التي تناولتها في هذا البحث، وهذه النتائج هي:

- 1- يبدو أن التوحيدي كان ذا ثقافة واسعة وعلم غزير ودراية عميقة وشاملة باللغة العربية، ولولا أنه قد اختصّ بالموضوعات الأدبية أكثر من اختصاصه بالموضوعات النحوية والصرفية لكان يستحق أن يكون من علماء النحو والصرف في زمانه، لكنّه لم يقم نفسه بهذا المضمار، ولا نعلم لعلّ وَلَعَهُ بالأدب وفروعه هو الذي جعله يبتعد عن الجانب الصرفي والنحوي، أو لكثرة النحويين في زمانه وهذا ما جعله يعتكف عن ذلك، أو لأسباب لا نعلمها تتعلق بالتوحيدي نفسه.

2- يكاد يكون كتابه البصائر والذخائر لما حواه من فنون وآداب ولسعة حجمه يكاد يكون موسوعة علمية لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأنه جمع فيه معظم ما كان يدور في ذلك الزمان، وفي تلك الحقبة التاريخية، فقد كان على مساس بما يعيشه الناس على كافة مستوياتهم وطبقاتهم وخصوصًا الملوك وكبار الدولة آنذاك، فقد ذكر طباعهم وصفاتهم وفنونهم ومعظم ما يتعلق بحياتهم العلمية والعملية .

3- لمسنا في التوحيدي الأمانة في النقل، وهذه الأمانة قد أبعدته عن المناقشة لمعظم الآراء التي كان ينقلها عن العلماء في عصره، وخصوصًا ما نقله عن شيخه أبي سعيد السيرافي، فمثلاً نقل في باب الفعل الثلاثي المجرّد أنّه سَمِعَ عن أحد شيوخ النحو أنّه ليس في كلام العرب على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) من المضعف إلا أربعة أفعال، في حين نرى أنّ ابن جني أوصلها إلى اثني عشر فعلاً، فهو لم يناقش ولم يزد على عبارة ذلك الشيخ أيّ كلام رغم أنّه كان على علمٍ ودراية وضلوع في الجانب الصرفي الذي يخصّ هذه المسألة .

4- في بعض الأحيان لم يذكر الذين ينقل عنهم وفي هذه الحالة إمّا أن يجعله رأيًا خاصًا به أو تعليقًا ينسبه إلى نفسه، وهو بذلك يجعل من نفسه كبقية النحاة الذين ينسبون إلى أنفسهم آراءً وإن كان قد سبقهم إلى تلك المسألة بعض النحاة، وأرى أنّ هذا الأمر جائز خصوصًا في ذلك الزمان المتقدم، حيث إنّ العلم بالنحو والصرف بصورة خاصة، وبالعربية بصورة عامّة ليس حكرًا على أحد من الناس، ففي زمانهم كانوا يتكلمون الفصحى دون عناء، وكان أغلبهم على دراية بالقواعد النحوية فلا مانع من ذكر تلك القاعدة وتدوينها في كتاب دون الرجوع إلى مصدر سابق، وهذا يتبع بالدرجة الأساس مسألة النوايا الصادقة من دون قصد للسرقة العلمية أو ما شابه ذلك، وهذه الحالة لا نراها في كتابه إلا نادرًا .

والحمد لله أولاً وآخراً

#### الإحالات

- (1) ينظر: معجم الأدياء: 1925/5 .
- (2) ينظر: حياة الحيوان الكبرى: 278/1 .
- (3) ينظر: هدية العارفين: 259/2 .
- (4) البصائر والذخائر: 2/1 .
- (5) ينظر: المصدر نفسه: 3/1 - 5 .
- (6) ينظر: المصدر نفسه: 5/1 - 6 .
- (7) ينظر: المصدر نفسه: 7/1 - 9 .

- (8) ينظر: الكتب العربية النادرة: 138، والجوانب التاريخية في مصنفات أبي حيان (رسالة ماجستير): 45 .
- (9) ينظر: القضايا الصرفية والنحوية في كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي: 84 .
- (10) البصائر والذخائر: 218/5 .
- (11) ينظر: لسان العرب: 85/7 - 86، وأساس البلاغة: 198، والقاموس المحيط: 732 .
- (12) الكتاب: 266/4 .
- (13) ينظر: المقتضب: 53/1 - 55، 66 - 68، وشرح التصريح: 656/2 - 660 .
- (14) ينظر: جامع الدروس العربية: 6/2 .
- (15) ينظر: دراسات في علم الصرف: 12 - 13، وينظر في ذلك: المقتضب: 71/1، 92، 96 - 98، 110/2 - 112، وشذا العرف: 25 - 27، وشرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف: 31 - 34، والمغني في تصريف الأفعال: 168 - 183، واللباب في تصريف الأفعال: 32 - 35 .
- (16) البصائر والذخائر: 122/3، فقرة (413) .
- (17) الخصائص: 380/1 - 381، وينظر في ذلك: لسان العرب (شدد): 38/8، 40، و(سلل): 238/7، و(أمم): 156/1، و(أز): 98/1، و(تلل): 233/2، و(جزز): 139/3، و(حلل): 203/4، و(ضمم): 63/9، و(عزز): 134/10 - 135، و(قدد): 34/12، و(علل): 259/10، و(هرر): 50/15 - 51 .
- (18) الشافية في علم التصريف: 23/1 .
- (19) جامع الدروس العربية: 154/1 - 156 .
- (20) ينظر: المصدر نفسه: 122/1 - 123، وشذا العرف: 76 - 77 .
- (21) البصائر والذخائر: 63/6، فقرة (191)، وينظر في ذلك: لسان العرب (جور): 237/3، و(جوب): 231/3، و(عور): 334/10، و(غور): 98/11 - 99، و(طوع): 158/9، و(طوق): 162/9، و(قوم): 224/12 .
- (22) الكتاب: 78/4، وينظر: الأصول في النحو: 130/3، الخصائص: 233/1، وهمع الهوامع: 324/3 .
- (23) ينظر: المقتضب: 72/1، 99/2 .
- (24) ينظر: الكتاب: 83/4، والمقتضب: 104/1 - 105، وشرح ابن عقيل: 60/3، 107/4، وهمع الهوامع: 478/3 .
- (25) الخصائص: 76/3 .
- (26) المصدر نفسه .
- (27) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 444/2، وفقه اللغة وسر العربية: 187 .
- (28) البصائر والذخائر: 138/4، فقرة (475) .
- (29) الكتاب: 621/3 - 622، وينظر: الأصول في النحو: 34/3، وإعراب القرآن للنحاس: 496/1، واللباب للعكبري: 99/1، والتحرير والتنوير: 256/1، ج1، 356/11 - 357، ج28 .
- (30) ينظر: التفسير الكبير: 40/30، والتفسير القيم: 477 .
- (31) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 496/1، البحر المحيط: 286/8، 494/3 .
- (32) ينظر: التفسير القيم: 477 .
- (33) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 139/2 - 140، والكشاف: 290، والبحر المحيط: 494/3 .
- (34) معاني القرآن للفراء: 306/1 - 308، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 496/1 .

- (35) معاني القرآن للأخفش: 295 .
- (36) البصائر والذخائر: 180/6، فقرة (552) .
- (37) معاني القرآن للأخفش: 258 .
- (38) ينظر: معاني القرآن للفراء: 276/2 – 277، والمقتضب: 199/4، ومعاني القرآن وإعرابه: 64/4، والأصول في النحو: 479/3، ومعاني القرآن للنحاس: 62/5 – 64، والكشاف: 754، والتفسير الكبير: 50/27، والبحر المحيط: 6/7، وإرشاد العقل السليم: 153/4 .
- (39) ينظر: معاني القرآن للنحاس: 62/5 – 64، والكشاف: 754، والتفسير الكبير: 112/24، والبحر المحيط: 6/7، وإرشاد العقل السليم: 153/4 .
- (40) ينظر: الكشاف: 754، وإرشاد العقل السليم: 153/4 .
- (41) ينظر: معاني القرآن للنحاس: 123/2 – 124 .
- (42) ينظر: الكتاب: 47/2 – 48 .
- (43) ينظر: البحر المحيط: 6/7 .
- (44) البصائر والذخائر: 180/6، فقرة (550) .
- (45) ينظر: المذكر والمؤنث لابن فارس: 60، والمخصص: 17، وتهذيب اللغة: 104/13، والكشاف: 704، ولسان العرب (فردس): 150/11، والقاموس المحيط: 1231 .
- (46) ينظر: شرح شذور الذهب: 425، وشرح التصريح على التوضيح: 99/2، وجامع الدروس العربية: 142/1 .
- (47) فتح الباري: 793/7، رقم الحديث (4437) كتاب المغازي (باب مرض النبي ﷺ ووفاته)، وينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: 445/7، رقم الحديث (2444) كتاب فضائل الصحابة (باب في فضائل عائشة رضي الله عنها)، واللؤلؤ والمرجان: 532، رقم الحديث (1586) .
- (48) المقتضب: 377/3، 245/3، 168/1، 216/2، 226/4 .
- (49) البصائر والذخائر: 108/6 – 109، فقرة (342) .
- (50) الأصول في النحو: 82/2 .
- (51) المصدر نفسه: 87/2 .
- (52) همع الهوامع: 130/1 .
- (53) المصدر نفسه: 131/1 .
- (54) الكتاب: 200/3 .
- (55) المصدر نفسه: 224/3، وينظر: المقتضب: 378/3 .
- (56) المقتضب: 18/4 .
- (57) البصائر والذخائر: 63/8 – 64، فقرة (226) .
- (58) معاني القرآن: 189/3، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 230/5، والعين: 235/1، 361/5، ومقاييس اللغة: 243/4، 153/5، وتهذيب اللغة: 121/10، والجامع لأحكام القرآن: 507/18 – 508، وتاج العروس: 321/3، 5/14، 419/34، 236/28، وشذا العرف: 81 .
- (59) الكشاف: 1143، وينظر: العين: 143/3، ولسان العرب (طول): 163/9، و(كبر): 10/13، و(كرم): 54/13، والتفسير الكبير: 142/30، والجامع لأحكام القرآن: 508/18، وشرح الشافية: 136/2، والتفسير



- القيم: 209، والمخصص: 65/2، 88/15، والمزهر: 69/2، والخصائص: 269/3 - 271، 48، ومعاني الأبنية: 98 - 100، 118 .
- (60) ينظر: إرشاد العقل السليم: 774/5 .
- (61) التحرير والتتوير: 207/12 ج (29)، وينظر: الخصائص: 269/3 - 271، 48 .
- (62) ينظر: البحر المحيط: 335/8، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 205 .
- (63) ينظر: البحر المحيط: 369/7، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 205 .
- (64) ينظر: لسان العرب (قرأ): 51/12، و(وضأ): 228/15، وتاج العروس: 489/1، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 205 .
- (65) ينظر: لسان العرب (دبر): 213/5، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 205 .
- (66) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 205 - 206 .
- (67) ينظر: البحر المحيط: 341/8 .
- (68) ينظر: الكشف: 919، ولسان العرب (عجب): 38/10 .
- (69) ينظر: تهذيب اللغة: 183/4، وتاج العروس: 419/34 .
- (70) ينظر: تاج العروس: 419/34 .
- (71) ينظر: جامع الدروس العربية: 139/1 .
- (72) البصائر والذخائر: 62/9 - 63، فقرة (174) .
- (73) ينظر: جامع الدروس العربية: 139/1، وشذا العرف: 81 .
- (74) لسان العرب (سكر): 215/7 - 216، وينظر: التلويح: 53 - 54، وديوان الأدب: 339/1 - 340 .
- (75) لسان العرب (شرب): 45/8، وينظر: التلويح: 53 - 54، والفروق اللغوية: 164، وديوان الأدب: 339/1 - 340 .
- (76) لسان العرب (خمر): 153/5، وينظر: التلويح: 53 - 54، وديوان الأدب: 339/1 - 340 .
- (77) لسان العرب (فسق): 181/11 .
- (78) الكشف: 637، 518، وينظر: إرشاد العقل السليم: 428/3، 112، 76/2، 547/1 .
- (79) ينظر: التحرير والتتوير: 86/3 ج 6، 112/7 ج 16، 284/5 ج 12 .
- (80) ينظر: المصدر نفسه: 112/7 ج 16 .
- (81) ينظر: لسان العرب (حرف): 91/4 .
- (82) ينظر: همع الهوامع: 76/3، والمقتضب: 116/2 - 118 هامش رقم (2) .
- (83) ينظر: أدب الكاتب: 255، ومعاني الأبنية: 118 .
- (84) ينظر: ديوان الأدب: 339/1 - 340 .
- (85) ينظر: معاني الأبنية: 119 .